الفصل الرابع

البعد التكاملى

تناولنا فى الفصول السابقة ثلاثة أبعاد لظاهرة التنمية الشاملة وهى البعد الاقتصادى ، والبعد السوسيولوجى ، والبعد الديموجرافى ، باعتبار أن البعد الأول (الاقتصادى) يمثل الجانب المادى للظاهرة وأن البعد الثانى (السوسيولوجى) يمثل الجانب الاجتماعى بما يشمله من نظم تعارف عليها المجتمع وقيم وتقاليد وتراث لها أبعد الأثر فى مسار حركة التخطيط والتنمية وأن البعد الثالث (الديمجرافى) يمثل سكان المجتمع وهم غاية التنمية ووسيلتها أى أننا كلنا أمام انسان له قيم وتقاليد اجتماعية وأمام موارد مادية متاحة أو غير متاحة وأنه لكى يواكب مقتضيات العصر لا بد أن ينمى نفسه اجتماعيا واقتصاديا ٠

ولقد أردنا أن ندرس هذه الأبعاد مجزأة بهدف التحليل العلمى ، ولم يكن فصلنا لأبعاد التنمية فصلا تعسفيا لمجرد أنها لا تربطها رابطة ، بل العكس فانها تتداخل وتتفاعل فى مجال التطبيق ، أو أنها متكاملة وهى بيت القصيد من هذه الدراسة ٠

وفى هذا الفصل شئنا أن نبرز صورة التفاعل والتكامل بين هذه الابعاد٠ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان صبغة التكامل التى حرصنا أن نؤكد عليها توجب أن نبرز سمة التساند الوظيفى بين التنمية وحركة التخطيط الشاملة ، فهناك بطبيعة الحال علاقة عضوية بين التخطيط والتنمية ، أو بمعنى آخر من قال بالتخطيط قال بالتنمية والعكس ، لذلك أردنا أن نتعرض لمفهوم التخطيط ، تاريخه ووظيفته الاجتماعية وأسسه فى أسلوب يوضح طبيعة التلازم بينه وبين التنمية ، وفى النهاية نعطى نموذجا لهذا التكامل الوظيفى بين حركة التخطيط والتنمية بالحديث عن أبعاد التنمية فى مصر ٠

التكامل بين حركة التخطيط والتنمية :

بادىء ذى بدء يمكن القول أن الاهتمام بحركة التخطيط بصورة علمية ظهرت بعد الحرب الثانية وهذا يشير الى طبيعة التلازم فى الحدوث بين التنمية والتخطيط اذ قد سبق لنا القول أن الاهتمام بالتنمية الشاملة انما جاء فى أعقاب الحرب الثانية أيضا ، ولكن هذا لا ينفى قيام لون من ألوان التخطيط فيما قبل الحرب ، وبمعنى أكثر وضوحا فان المجتمعات الاشتراكية بوجه خاص رأت الاستعانة بأسلوب التنمية المخططة من أجل تنمية مواردها وفق خطة موضوعية ترتكز الى الشمول ٠

وبمرور الوقت زاد الاهتمام بحركة التخطيط فى المجتمعات الرأسمالية تلك التى تؤمن بالحرية الاقتصادية ، أقول أنه فى مطلع الخمسينات بدأ الاقتصاديون والغربيون يوجهون مزيدا من الاهتمام لمفهوم التخطيط داخل مجتمعاتهم مثلما كان الحال فى فرنسا والنرويج والسويد ، تلك البلاد التى رأت أن الضرورة تحتم الاستعانة بمنهج التخطيط لاعادة ما خربته الحرب كما كان للتخطيط مغزى بعيد يشير الى أهمية التوازن بين ميزان أمريكا وانجلترا ، فى حين استخدم مفهوم التخطيط فى فرنسا من أجل زيادة النمو الاقتصادى باستخدام أساليب تنظيمية مخططة ٠

الا أنه من الملاحظ أن حركة التخطيط لم تتخذ الطابع الايديولوجى فى المجتمع الرأسمالى مثلما هو الحال فى المجتمعات الاشتراكية وانما كان هناك صلات قرابة بين التخطيط والتكنولوجيا واتجهت حركة التخطيط اذن نحو توفير كافة الفنية اللازمة للعملية التخطيطية مع اتاحة الفرصة لاعادة تنظيم العلاقات بين رجال الأعمال والحكومة ووضع ضوابط معينة تحكم هذه العلاقات لتحقيق الغرض من حركة التخطيط ٠

وتجدر الاشارة الى أن ما يسمى بتخطيط فى المجتمع الرأسمالى ـ كما يرى شارل بتلهيم فى كتابه عن التنمية والتخطيط ـ ان هو الا تخطيط سوق أو تخطيط جزئى يتفق والفلسفة الاقتصادية الحرة ويعتقد فيه رجال الأعمال لتنظيم عملياتهم الاقتصادية الهادفة الى تحقيق المزيد من الأرباح على عكس الحال فى المجتمعات الاشتراكية التى يرتكز فيها التخطيط الى مبدأ الشمول واسهام الكل فى الاعداد له وتنفيذه ٠

وبصورة أكثر وضوحا وايجازا اتجه التخطيط ليكون عملية تنظيمية مستمرة من أجل وضع استراتيجية اجتماعية واقتصادية معينة للنهوض المادى والانسانى عن طريق اتخاذ القرارات المناسبة فى هذا المجال(١) ٠

أى أن نقطة الارتكاز هنا هى الاعتراف بأهمية التخطيط كأسلوب علمى ينظم شئون الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء اتخذ هذا المفهوم الطابع الشمولى كالحال فى المجتمع الاشتراكى ، أو الطابع التجزئى كالحال فى المجتمعات الرأسمالية ٠

ومن زاوية أخرى يشير العلامة كارل مانهايم Mannheim الى ما يسمى بالتخطيط الديمقراطى ـ اذ يرى أنه اذا ما تم الاتفاق حول أسلوب التنظيم من أجل الاصلاح فان مشكلة عصرنا السياسية والاجتماعية يمكن أن تعالج ، وان قدرنا هو أن نصيغ نسقا اجتماعيا بواسطة التخطيط الحر الموضوعى من أجل توفير العمالة والاستثمار الأمثل للموارد ، وتحقيق المساواة والقضاء على التباين فى العائد على أساس من الكفاءة نبغى غير تخطيط طبقى من أجل المجموع يتوزع فيه الفقر والثراء ، ويهدف الى تحقيق مستويات ثقافية مرتفعة وانما مر المجتمع فى فترة التحول فى بعض المعوقات والصعوبات ، الا أنه سرعان ما يرتكز التخطيط بعد ذلك الى ركائز من التعاون وسيادة عوامل الضبط الاجتماعى وتحديد القيم الاجتماعية المستحدثة ، نبغى تخطيطا من أجل احداث التوازن بين المركزية والمحليات وتوزع فيه أنساق القوة ، تخطيط يهدف الى تنمية الشخصية الانسانية ٠

أن هذه الخصائص والسمات العامة للتخطيط الديمقراطى كما يدعونا مانهايم ضرورية حتى ينأى التخطيط عن سمات الدكتاتورية المستبدة ويقترب من تحقيق حرية الفرد والجماعة فى التخطيط لمستقبل حياته ، واذا ما تحقق التخطيط الحر ابتعد المجتمع عن كافة مظاهر الرجعية والاحتكار وبالتالى يسير التخطيط وفقا للمبدأ الديمقراطى ٠

---

(١) Neil W. Chamberlain : Private and Public Planning, McGraw Hillbook Comp. U.S.A. 1965 P. 1.

وفضلا عما تقدم فان التخطيط الذى يدعو اليه مانهايم له وثيق الصلة بالعلم والأخلاق اذ يرى أن العلماء يمكنهم بفضل الأسلوب والمنهج العلمى والأدوات العلمية الصادقة أن يصلوا الى التخطيط الحر القائم على تحديد الأهداف ومعرفة أسباب الظواهر مستفيدا من كافة التجارب الاجتماعية السابقة واعيا بمتطلبات العصر ، ومن هذا المنطلق يستطيع العالم أن يعى ما يريد أو أن يفسر لماذا فشلت تجارب سابقة(٢) ٠

وفى اعتقادى أن تصور مانهايم لمفهوم التخطيط الديمقراطى انما يرتكز الى خصائص تقوم على الحرية الابتكارية والخلق فضلا عن تحقيق ذاتية الفرد والجماعة داخل المجتمع مستندة الى العلم والخلق ولست أرى أى نظرة ايديولوجية فى هذا التعريف فهو وان ارتكز الى الفهم الديمقراطى انما جاء ذلك لتحقيق جانب الموضوعية عند التخطيط للمشروعات المختلفة والابتعاد عن كافة مظاهر التحكم والاحتكار الشامل للبرامج كما فى المجتمعات الاشتراكية أو التسلط الفردى فى المجتمع الرأسمالى ٠

ان التخطيط بالمفهوم الذى أشار اليه مانهايم والذى يرتكز الى مفهوم الديمقراطية والحرية يكون له بطبيعة الحال علاقة بالسياسة Policy فلقد نادى المفكرون والفلاسفة بضرورة الحفاظ على كرامة الانسان وعلاج مشكلاته ونظروا الى الحياة باعتبارها نشاطا من أجل سعادة الجميع وعلاج مشكلاتهم كما اتجهوا الى منطق الاصلاح Reform القائم على التخطيط المدروس توصلا الى علاج حاسم للمشكلات ومن هنا ظهر التخطيط كسمة من سمات المجتمع الديمقراطى من خلال ما يضعه المجتمع من خطط خمسية أو عشرية تنفذ بقرار سياسى سواء فى المجتمع الاشتراكى أو الرأسمالى بهدف تحقيق مزيد من التقدم ٠

وتتضح علاقة التخطيط بالسياسة حين نعلم أن التخطيط الاجتماعى يهتم باحداث التغيير فى عناصر البناء الاجتماعى وتسخير كافة القوى المادية من أجل ذلك ، أما السياسة الاجتماعية فانها تعنى المحافظة على العلاقات الانسانية وتحقيق سبل التكامل بين الأفراد من خلال تنفيذ البرامج المخططة

---

(٢) Karl Mannheim : Freedom, Power Democratic Planning, Kegan Paul, Ltd., London 1950 P. 29.

الصادقة التى ترمى الى الاصلاح وترشيد الأهداف ، ومن هنا فاننا نلاحظ أن كلا من التخطيط الاجتماعى والسياسية الاجتماعية يهدفان الى ترشيد بناء المجتمعات على أسلوب متزن رشيد ومنع عوامل سـوء التنظيم الاجتماعى من الظهور أو على الأقل التقيف من حدتها وسيلتهما فى ذلك الارتكـاز الى قاعدة خلقية تعنى بعلاج مشـكلات الانسان ، وقاعدة ثقافيـة تدرس كافة المهارات المتاحة للانسان وتسخيرها لخدمته ، وقاعدة تربوية تنشد التقدم فى برامج التعليم من أجل التغير ٠

ان التلازم بين حركة التخطيط والسياسة حقيقة لا جدال فيها خاصة مع النمو الحضرى السريع الذى يشهده مجتمع اليوم فلقد أشارت لجنة الأمم المتحدة للتحضر فى أسيا والشرق الأوسط الى حدوث مظاهر سوء التنظيم فى هـذه المناطق مـع النمو الحضرى المستحدث خاصـة فى فترات التحول والانتقال من الريفية الى الحضرية ، هـذا فضـلا عن ظهور بعض الظواهر المصاحبة للتحضير مثل خروج المرأة الى مجال العمل وآثاره على الأسرة والمجتمع أو ظهور انحراف الأحداث وانتشار الجريمة كظاهرة اجتماعية ٠٠ الخ ٠ الذى يؤكد حقيقة أن التخطيط للتنمية ضرورة ملحة من أجـل تطويق كافة هذه الظواهر الحضرية ووصولا الى الاصلاح الاجتماعى خاصـة اذا ارتكز التخطيط الى مصادر طبيعية بحسن استغلالها وتخطيط فرص التقـدم الاقتصادى والاجتماعى من أجل سعادة الانسان ورفاهيته(٣) ٠

نقطة الارتكاز اذن فى فهم « لاندس » للعلاقة بين التخطيط والسياسة ترتكز الى مقدم التكامل بين الظواهر الاجتماعية وتفاعلها وتداخلها وتساندها وظيفيا وبنائيا لأن كافة هـذه الحـركات التخطيطية التنموية السياسية انما تنبع من مجتمع له مقوماته ونظمه وتراثه فلا ينبغى بحـال الفصل بينهما ، وانما يمكن أن يقال أن هناك علاقة خاصة بين التخطيط والسياسة من منطلق علاقة خبير تخطيطى يملك الجانب الفنى فى العملية التنموية برجل السياسة صاحب اتخاذ القرار النهائى فى تنفيذ ما توصل اليه خبير التخطيط ، ويبدو الأسلوب السياسى الرشيد فى مقدار احترام رأى الخبير التخطيطى الذى

---

(٣) Paul H. Landis : Social Problems, Lippincott Comp. U.S.A. 1959 P. 716.

لا يمتلك الا علمه وفنه ، وتجدر الاشارة الى أننا نلحظ خاصة فى المجتمعات التقليدية والنامية والتى تتطلع الى بناء اجتماعى واقتصادىوسياسى متقدم أن يتحكم القـــرار السياسى فى سلطة المخطط ويتم ذلك تحت تأثير وجود مشكلات اجتماعية واقتصادية كامنة ضاقت بها القاعدة العريضة من السكان ذرعا بحيث لم تعد تنتظر مرور وقت طويل من أجـــل العـــلاج وهى سمة التخطيط المدروس والموضوعى ، وأمام هذه الرغبات الملحة من جانب الأغلبية يصدر القرار السياسى محققا تلك الرغبات فى حين أن علاج المشكلات أو السير بمشروعات التنمية ينبغى أن يكون جذريا وفق تخطيط محدد وواضح ومن هنا كانت أهمية ترشيد السلوك اليومى للأفراد وتوعيتهم تخطيطيا ٠

واذا كنا قد تحدثنا عن مفهوم التخطيط وعلاقته بالسياسة فماذا نعنى بمفهوم الخطة ؟

الخطة Plan كما يشير « هاكت » Hackett طريق يضىء أمام التنظيمات المجتمعية كافة الاشعاعات الجمعية وانعكاسها على المشكلات القائمة بهدف عمل شىء ما لعلاجها ، ومن هنا ترتكز الخطة الى عنصر التجريب والفاعلية فى كافة الأبنية التنظيمية ومؤسسات التخطيط ، ولكى تكون الخطة ذات تأثير فعال تنجز وفق سياسة طويلة الأمد مبنية على قرار سياسى حكيم ، وضح هذا التفسير لمفهوم الخطة فيما فعلته الحكومة الفرنسية وهى تتحس أسلوبا لتخطيط العمالة وعلاج مشكلاتها فى اطار سياسة تخطيطية معينة ٠

ولكى تسير الخطة الى طريق التنفيذ فانها تنتقل الى لجان وتنظيمات تخطيطية معينة مثـــل المجلس الاقتصادى والاجتماعى أو المجلس الأعلى للتخطيط ، هذه اللجان هى التى تتبادل الخطط والخبرات من أجـل دراسة المشكلات المنوطة بالخطة ، ليس ذلك فحسب بل ينبغى أن تتبادل هذه اللجان الخطة مع كافة الأحزاب العاملة أو مراكز التنفيـذ ســـواء فى الزراعة أو الصناعة بهدف الوقوف على طبيعة المشكلات التى تعوق تنفيذ الخطة والعمل على اتخاذ القرار المناسب والاسهام فى صنع السياسة التنموية واتخـاذ المقاييس المقررة لقياس مبلغ التقدم فى تحقيق أهداف الخطة وأبعادها ٠

وينبغى الاشارة الى متغير له دلالتـــه فى تنفيذ خطوات الخطة فهذا

أمر مطلوب من أجلى تحقيق التكافؤ الوجدانى بين كافة العاملين فى مجال تنفيذ الخطة وأحداث الانعاش المستهدف(٤) ٠

الخطة اذن ترجمة عملية لكافة قرارات حركة التخطيط فى المجتمع ، ومن أجل التوصل الى وضع خطة موضوعية ينبغى الارتكاز الى أسس معينة منهـــا :

أولا : أن يكون التخطيط فلسفـــة فى الادارة كمـــا يرى « كـونز » Harold Koonz والادارة فى مفهومه هى فن عمل الشىء من خلال الجماعة أو معها من أجل تحقيق أهدافها ان التخطيط هو فن تحريك الجماعة وفقـا لمستوى أداء يكفل تحقيق الكفاية ٠

ثانيا : معنى ذلك أن التخطيط لا ينبع من فراغ وانما من خلال مجتمع ويتم انجازه على المدى الطويل ، كما أن تنفيذ الخطة تحتاج الى وقت ممتد ٠

ثالثا : ان التخطيط المسئول هو الذى يرتكز فى أهـــدافه نحو تحقيق رغبات المجموع وفقا لامكانيات الفعل ٠

رابعا : أن التخطيط الناجح هو التخطيط المرغوب فيـــه من الجماعة بل هو التخطيط المراد الذى يحوز اهتمامات الفـرد والجماعة على حـــد ســواء ٠

خامسا : لقد سلك وارن H. Kirly Warren اتجـاها معينا لدراســة المستويات الادارية فى بعض المستويات الأمريكية وخـــرج بنتيجة وهى أن الادارة الناجحة هى التى تتضح أمامهـــا الرؤية كمقدمة لفلسفة التخطيط الناجح وأن تعى هذه الادارة كمية الجهد المبذول ٠

سادسا : أن كل القـــرارات التخيطيطة ينبغى أن يكون لهـــا صفة الموضوعية بعـد وضع كافة الحقائق فى الاعتبار ، كما يمكن أن يتم التفاعل بين الادارة الفنية وسلطة اتخاذ القرار ٠

---

(٤) John Hackett and others : Ecomdomic planning in france, Harvard Univ. Press 1963 P. 363.

سابعا : ينبغى أن يحقق التخطيط أسلوب التكيف بين التنفيذ والادارة مع تنمية كافة الأفكار المحققة لأهداف التخطيط(٥) ٠

وفى رأيى أن تبادل الخطة بين الأحزاب السياسية والمنظمات المجتمعية ولجان التخطيط كما أشـار الى ذلك هاكت يمثـل ضرورة تخطيطية وتنموية حتى يأتى القرار السياسى معبرا من رغبات الأغلبية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لا ينبغى بحال فى اطار هـــذا التبادل المدروس للخطة أن يغيب على المخططين معالمها نتيجة طول فترة الدراســـة والتحليل ، أو أن تكون مرحلة الدراسة هذه فرصة لتأخير التنفيذ ، انه اذا حـدث ذلك فان ثمـــة انفصام فى الثقة بين القاعـدة العريضـــة المتلهفة الى تنفيذ الخطة علاجا لمشاكلها وبين قادة التخطيط ٠

التخطيط الناجح يتطلب اعـــداد وتدريب قادة التخطيط على أسلوب الممارسة الفعلية لوضع الخطة مع احـداث تلاق هادف بين هؤلاء المخططين والمنفذين ، وهذا التلاقى ضـرورى لأن من شـــأنه توثيق الروابط بينهما فلا يشعر فريق باستعلاء على فريق آخر ٠

والتخطيط بهذه الصورة ضرورة للتنمية الشاملة ، وبمعنى آخر لايمكن القـــول فان هناك خطة تنميـة بدون أن ترتكز على عنصـر التخطيط أى أن التخطيط يلازم التنمية ويتكامل معهـا ، ويشير كينيث هانسون Kenneth Hanson الى هذه الحقيقة فى اطـار دراسته لعمليـــة التخطيط ودورها فى حركة التنمية فى منطقة الشرق الأوسط ، اذ يرى أن هـــذه المنطقة فى حاجة التى تخطيط قومى شامل يكون مقبولا من الفرد والجماعة التى يتوفر لديها الوعى بأهدافه ومقاصده ، ولكن تحقيق قضايا التخطيط والتنمية فى هذه المنطقة النامية يلزمه درجة من اجراء المقـارنة بين العـــديد من النظم القائمـــة وتطويرها واستيعاب الدروس المستفادة من التجـارب التخطيطية السابقة ٠

ان الجهود التنموية المخططة على المستوى القـــومى يمكن أن تكتسب

---

(٥) D. E. Hussey : Introducing Corporalte planning, pergamon press, and edition, London 1973 P. 12.

اعتراف النظام الاجتماعى بهـا من خلال الجهد المسئول الواعى من جانب الانسان حامل هذه النظم ، وهنا ينبغى أن تؤكد حقيقة لا تقبل الشك وهى أن هذا الجهد التنموى المخطط يمكن ألا يستجاب له من قبـل القاعدة الشعبية العريضة اذا جاءت الخطة من أعلى حتى ولو قامت على أسس علمية ذلك لأن مشاركة هذه القاعدة فى التفكير للخطة واعدادها كفيل بضمان مساهمتها فى التنفيذ بحماس وثقة يضمن نجاحها وتحقيق مراميها القريبة والبعيدة ٠

وفضلا عن ذلك فان ينبغى أن يترجم التخطيط القـــومى الشامل الى خطط تنموية اقتصادية كانت أو اجتماعية تهدف الى علاج العلل الاجتماعية وأحداث التغيير الاجتماعى الشامل من أجل التحديث ولا يتم ذلك الا بالدقة والتكامل بين عناصـــر التخطيط والتنمية التى تكتسب عنصـــر الدينامية والتفاعل مع الاحداث ٠

ان الوظيفة الاجتماعية للتخطيط فى مجال التنمية الشاملة هى استئناس كافة المتغيرات المجتمعية التى تخـــدم قضية التنمية عن طريق التعرف على حاجات الفرد والجماعة وخلق عنصر التفاعل بين الأجهزة المختصة ومعرفة أسباب معروفات التنفيذ مستقبلا ، ولكى تتم هذه الوظيفة بنجاح لا ينبغى بحال اغفال جهود الوكالات المتخصصة الأجنبية ، والاستفادة من خبراتها فى هذا المضمار أملا فى الوصول الى بناء متكامل فى الاقتصاد القـــومى مع نمو الوعى الاجتماعى بالأحـــداث وزيادة الاحساس بالمعرفة الذاتية عند الانسان ٠

وباختصـــار فان المخطط للتنمية الشاملة ينبغى أن يكتسب الأسـلوب العلمى فى تحريك الأحداث وأن يتكامل مع صانع القرار من أجـل مواجهة كافة المشكلات كما ينبغى أن يراعى عنصر الزمن فى اتخاذ القرار بأسلوب أكثر موضوعية(٦) ٠

وفى اعتقادى أن اهتمام هانسون بتأثير النظم السائدة فى المنطقة المراد تنميتها له ما يبرره اذا اما وضعنا فى الاعتبـــار حقيقة الترابط بين النظم

---

(٦) William R. Polk : Developmental Revolution, The Middle East Institute, U.S.A. 1963 PP. 59 - 62.

الاجتماعية ، اقتصادية كانت أم ثقافية ٠٠ الخ هذا الترابط من شـــأنه أن يوفر درجة من التأثير والتأثر بين عناصر النظام الاجتماعى وكافة التطلعات التنموية وواضح هذا التأثير وذلك التأثر حين نعـــلم أن النظم الاجتماعية التقليدية كفيلة باعاقة تحقيق التطلعات الرامية الى التنمية والتقدم المـادى والانسانى ذلك لأن من شأن هذه النظم أن تتغير ببطء ولهـــذا فانها قد تقف حجر عثرة أمام كافة تغيرات التغير الاجتماعى ٠

كذلك فان التكامل بين المخطط وصانع القرار كما أشار الى ذلك « بولك » ضرورة اجتماعية وتنموية ومن شـأن حـــدوث التكامل أن يكون ترابط فى الأهداف ، ترابط فى الاستراتيجية ، تعاون وتآثر وتساند وتفاعل فى كافة مراحل التخطيط والتنمية الشاملة ابتـداء من مرحلة التفكير فى الاعـــداد للخطة حتى مرحلة المتابعة والتنظيم ٠

التكامل بين أبعاد التنمية الشاملة :

سبقت الاشارة الى أن دراستنا لأبعاد التنمية فى صورة تجزئية جاء بهـــدف التحليل العلمى ، وللتنمية فى واقع تطبيقها ينبغى النظر اليهـــا باعتبارها عمليـــة شاملة تتساند أجزاؤها وتتفاعل انشطتها ابتغاء تحقيق الهدف الرامى الى التقدم المادى والانسانى ٠

هكذا تبدو التنمية الشاملة فى الواقع الاجتماعى ، عملية قومية واحدة ، ولسنا من أنصار اعطاء أهمية لعنصر تنموى بعينه على حساب جزء آخر كأن تقـــول ان التنمية الاقتصادية هى التى ينبغى أن يكون لهـــا الأولوية بحكم ما ينجم من ورائها من عائد مادى سريع وملموس ، نعم قـــد تكون هذه التنمية الاقتصادية أكثر قربا فى نتائجها لحاجات الانسان المادية لأنها تهتم بتنفيذ مشروعات صناعية وانتاجية وغيـرها وهى مشـــروعات تلبى حاجات الجماعة وبالتالى تحس بقيمتها ، ولكن لا ينبغى أن نغفل أن هـــذه التنمية الاقتصادية لا تتم فى فراغ وانما من خلال المجتمع الذى يشتمل على كثير من المتغيرات المجتمعية التى لهـــا عميق الأثر فى تحقيق أهدافها أو العكس حيث تقف هـــذه المتغيرات بما تشمل من عادات وتقاليد وقيم ٠٠ الخ عقبة فى سبيل تحقيق الأهداف المـــادية للتنمية ومعنى ذلك أنه يجب على المخطط الاقتصادى أن يراعى كافة الاعتبـــارات الاجتماعيـــة المتمثلة فى

عادات الناس وتقاليدهم ونظمهم وتراثهم الثقافى والاجتماعى ، وأن يستعين بكافة مقاييس الاتجاهات لمعرفة آراء القاعدة العريضة من السكان فى مسار الخطة ، وأن يتعرف على مواطن المقاومة التقليدية فى البناء الاجتماعى ، وعلى طبيعة العلاقات الاجتماعية التى تسود المجتمع ، هل هى علاقات صراعية أم أنها علاقات تعاونية هادفة ، وأن يتعرف على الوضع الطبقى فى المجتمع ، هل هناك تقارب طبقى أم أن الفواصل مازالت بعيدة ، فضلا عن تكامله مع المصدر السياسى صاحب اتخاذ القرار بتنفيذ الخطة ، أقول أن المخطط الاقتصادى ينبغى أن يتعرف على كل هذه الأمور ولا أدعى أنه ينبغى أن يكون رجل اجتماع واقتصاد وسياسة ٠٠ الخ بل كل ما أورد قوله أن يستفيد من كافة البحوث والدراسات الاجتماعية ٠٠ الخ أو بمعنى آخر أن يتكامل مع التخصصات الأخرى التى تتعاون وتتساند من أجل مرحلة الانجاز ٠

ومن زاوية ثانية ، اذا ما قلنا أن التنمية الاقتصادية ـ من منظور تكاملى ـ ليس بالضرورة أن يكون لها أولوية التنفيذ ، فان هذا القول أيضا يصدق على التنمية الاجتماعية ، ذلك أن المخطط يقع فى خطأ جسيم اذا ما اعتقد أن المنظور الاجتماعى للتنمية ينبغى أن يحوز قصب السبق لأنه يمثل العائد المرتجى من أى عمل اقتصادى مادى ، وبالتالى توحد كافة الجهود نحو تنفيذ مشروعات تنمية اجتماعية وخدمية ولا نلقى بالا بالمشروعات المادية ، ان هذه النظرة تجافى الحقيقة والواقع لأنه لو حدث ذلك لتوقفت عملية الانتاج فى المجتمع ولما استطاع الانسان أن يحقق طموحه وآماله المادية بل حتى رغباته الأساسية ، اذ كيف يمكن أن يوفر الانسان لنفسه هذه الحاجات ما لم يكن هناك جهد تنموى اقتصادى ، ولا أتخيل بطبيعة الحال مجتمعا تتجه كل الجهود فيه الى رعاية الانسان ثقافيا واجتماعيا وخدميا دون أن تكامل هذه الرعاية ، مع الرعاية الاقتصادية اللازمة للانسان ٠

والنتيجة المنطقية التى تخلص اليها هى أن هناك القاء بين شطرى التنمية اقتصادية واجتماعية لأن كلا منهما له أثره وتأثيره فى الجانب الآخر ، بمعنى أنه قد يحتاج الانسان الى انتاج لاشباع حاجاته الأساسية

والكمالية ، ولكن هـل يستطيع الانسان المريض ـ من ناحيـة أخـرى ـ أو الانسان الأمى مثلا أن يوفر لنفسه هذه الاحتياجات ، ان الاجـابة بالنفى بطبيعة الحال أن هناك سؤال آخـر وهو أنه تنتظر براءة الانسان من مرضه أو أميته ٠٠ الخ حتى يقيم تنمية اقتصادية ؟ الاجابة أيضـا بالنفى ، اذن ما هو السبيل الى تنمية المجتمع تنمية شاملة ؟ الاجابة هى أن تقوم التنمية الاقتصـادية جنبـا الى جنب مع مثيلتها التنميـة الاجتماعية بمعنى أن نبنى مصنعا وفى نفس الوقت نمحو أميـة عماله وفى نفس الوقت أيضـا نقيم المستشفى لعلاجهم وهكذا تتساند عناصر التنمية وتتفاعل ، وان كان المجتمع النامى فى بداية عهده بالتخطيط التنموى الشامل بهذه الصورة سوف يجد صعوبات جمة ، ولكن لا ينبغى أن يقاعس أمامها ، بل ينبغى أن نخطو الى التنمية بكافة الموارد المتاحة لأن ظروف المجتمع المتغير لن تسعفه فى مرحلة الانتظار ٠

ومن زاوية ثالثة ـ اذا ما تبين لنا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هى السبيل الى تحقيق رخاء الانسان وقـدمه ، لأنه ـ كما سبق القـول ـ غاية أى مشروع تنموى وفى نفس الوقت هو وسيلة تنفيذة ، ولا يمكن القول على سبيل المثال أنه لكى تحدث تقـدما وتنمية لانسان ما فى مجتمع ما ، فاننا ينبغى أن نستعير له انسانا آخر من مجتمع آخر يقوم بعملية التنمية ، ان هذا لن يحـدث بالطبع ، ذلك لأنه ما لم يقتنع الانسان من داخله أولا بأهداف التنمية فانه سوف يقف حجر عثرة أمام تحقيقها ٠

والانسان بهذه الصورة مازال يمثل عقبة كؤود فى سبيل تحقيق التنمية الشاملة فى العالم النامى ، قد يكون ذلك بقصد أو بغير قصد بحـكم ما يحمله من تراث وقيم وتطلعات تدعو أولا تدعو الى التنميـة والشـواهد واضحة أمامنا ، فنحن نلتمس مقدار ما يعانى منه المجتمع النـامى من أزمة سكانية طاحنة تكاد تلتهم كل الناتج القومى بل وتطلت المزيد من الواردات بمعنى آخر ليس هناك سلوك استهلاكى رشيد ووراء هذا تساؤلات عديدة ، اذ لو سألنا عن سبب زيادة الاستهلاك ، لـكانت الاجـابة لاشباع حـاجاته المتزايدة ، واذا تساءلنا وهل لايستطيع هذا الانسان أن يعـدل من سلوكه الاستهلاكى ؟ قلنا ان ترشيد هذا السلوك يحتـاج الى وعى الانسان والى

محور أميته ويحتاج الى وعى ادخارى ، ولكن مستواه الاقتصادىوالاجتماعى متواضع بحيث قد لا يتمكن من الادخار ، لكننا فى الوقت نفسه نقـــول أن مجرد تكوين عادة الادخار أو الاعتقاد فى أهمية الادخار كوسيلة للتنمية هو فى حد ذاته المفتاح الى علاج مشكلات التمويل ، ليس ذلك فحسب ، بل ان الأمر يتطلب من هذا الانسان النامى وعيا بأهمية الحلول الذاتيـة والايمان بمشروعات الخدمة العامةو التطوعية والاعتقاد فى مسألة تنظيم النسل الى أخر ذلك من اهتمامات تنموية رئيسية والتى ينبغى أن تواكب حركة التخطيط والتنمية ٠

ومن هذا المنطلق أوضحنا البعد الديمجرافى للتنمية ، باعتبـــار أن التنمية ليست برامج ومشروعات فحسب ،وانما تتعلق بالانسان وهو صاحب المشكلة السكانية التى تعانى منها المجتمعات وفى نفس الوقت بيده علاجها اذا ما توافرت أسباب العلاج ٠

واذا كنا قد تحدثنا فى الفقرة السابقة عن التكامل بين التخطيط أداة ووسيلة للتغيير الاجتماعى ، فان كافة مقومات نجاح حـركة التخطيط انما تكفى فى موارد متاحـة ، وامكانيات اجتماعيـــة تتعلق بطبيعة الظـــروف والملابسات الاجتماعية التى تفرض نفسها على المخطط ، وفضـلا عن ذلك فان من مقومات حركة التغيير الناجح توفر الانسان الذى يقبل هذا التعبير ، وليس هناك ادنى شك فى أن تفاعل كافة هذه المقـــومات وتساندها يعجل بحدوث التنمية والتغير البنائى المنشود ٠

نموذج التكامل بين أبعاد التنمية فى مصر :

انتهينا فى الفقرة السابقة الى ضرورة التكامل بين أبعـــاد التنمية ، ولذلك رأينـا أن نختتم حديثنا عن التنمية الشاملة بابراز مـــدى التداخل والتفاعل بين أجزاء التنمية من خلال الحديث عن حـــركة التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصـــر مستعينين فى ذلك بكافة المؤشـــرات الاحصائية فى هذا المجال(٧) ٠

وأود أن أعود الى جذور حركة التخطيط للتنمية فى مصـــر فأقول أن

---

(٧) الجهاز المركزى للتعبئة العـامة والاحصاء : السكان والتنمية فى ج٠ م٠ ع ١٩٧٥ ٠

بلادنا قد نفذت أول خطة شاملة عـــام ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ كأول تجربة للتنمية على الرغم من كثرة عوائق التنفيذ سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ أو من خلال النظم الاجتماعية وأنتشار العادات التقليدية التى لم ترتفع الى مستوى أهداف الخطة رغم كل ذلك أثرنا الدخول فى مجال التنمية الشاملة حتى يمكن أن تساير مصر ركب التطـــور العالمى وتختصر مسافة التخلف التى عانى منها المجتمع المصرى طويلا ٠

وكانت نقطة الانطلاق فى الخطة الأولى مراعاة التوازن بين الأهـداف الاقتصادية المادية والأهداف ، الاجتماعيـة والخدمية بحيث لايطغى جانب على آخر بهدف تحقيق الاستثمارات المتاحة ماديا واشباع حاجات الأفراد والجماعات من الخدمات ٠

ولا أود الدخول فى تفصيلات هذه الخطة وانما أكتفى بابراز مجموعة من المؤشرات الاحصائية فقـــد استهدفت الخطة زيادة قيمته ٣٦٠١ مليون جنيه عام ١٩٦٥/٦٤ ولكن فى نهاية الخطة ارتفع الانتاج الى ١٠٨٥ مليون جنيه أى فى بعجز ١٢٧ ميلون جنيه عن المستهدف ، وقـــد كان المستهدف الوصول الى ٩٢٩ مليون جنيه فى قطاع الخدمات الا أنهـا تعدت الرقم الى ١٠٨٥ مليون جنيه بزيادة ١٥٦ مليون جنيه ، وبعبارة أوضح فقد بلغ العجز فى الخطة الأولى ٢٨٣ مليون جنيه وهذا يشير الى أن التوازن بين عنصرى الخطة لم يحقق بالصورة المرجوة ٠

وبدراسة عوامل عـــدم تحقيق الخطة لأهدافها المرسومة بالصـورة المرجوة فاننا نرجع ذلك الى تضافر عوامل مجتمعية كثيرة منهـا ما يتعلق بالانسان المصرى ومشكلاته فى الزيادة السكانية وانتشار الأمية وعـــدم توافر الوعى التخطيطى ، ومنها ما يتعلق بعواملها الاجتماعية يمكن أن نردها الى طبيعة البنـاء الاجتماعى وقتئذ وانتشار عادات وتقاليد وتراث ثقـافى لم يستطع أن يواكب الوضعية الاجتماعية لتطلعات المجتمع المصرى ، فضلا عن قصور فى الموارد المتاحة ماديا أو ماليـة الى جانب ظروف خارجة عن ارادة المجتمع المصرى ٠

تلك هى لمحة خاطفة عن الخطة الأولى فى مصر ، وأود بعـــد ذلك أن

أبرز صيغة التكامل التى تحمل معنى التفاعل والتأثير والتأثر بين أبعـــاد التنمية فى مصر من خلال مجموعة متغيرات ٠

من حيث النمو السكانى :

ذكرنا أن دول العالم النامى تعانى من مشـكلة الزيادة السكانية الأمر الذى بات معه يحتم بضرورة ايجاد مخرج من هذه المشكلة ، ولقـد أتضح بعـد دراسة معـدلات الزيادة السـكانية فى مصـر الناجمة من الفـرق بين معدلات المواليد والوفيات اتضح أن النمو السـكانى يرتفع بشـكل ملحوظ ، اذ بينما نجد أن معدلات الوفيات فى مصر فى انخفاض مستمر فبعد أن كانت عام ١٩٤٥ ٣ر٢٦ فى الألف اذا بها عام ١٩٧٠ تصـل الى ١ر١٥ فى الألف وواضح أن انخفاض معدلات الوفيات يزيد عن نسبة الانخفـاض فى معدلات المواليد الأمر الذىيشير الى حـدوث معـدل زيادة طبيعية وصل الى ـ ر٢٠ فى الألف عام ١٩٧٠ ، هـذا النمو السـكانى وان كان ظاهرة ديمجرافية الا أنه يشير فى نفس الوقت الى معدل اجتماعى يبدو من خـلال مظاهر نمو الوعى الصحى الذى أدى الى الأحلال من معدلات الوفاة ، فضلا عن ضعف الاستجابة لفـكرة تنظيم النسل بما يشير اليـــه معدل المواليد من ارتفاع بطبيعة الحال فان العادات والتقاليد والتراث تلعب دورها فى هذا المضمار ، كما أن النمو السكانى فى مصر يشير فضلا عن ذلك الى بعـد اقتصادى اذ ليس بخاف على أحـد أن معنى الزيادة المستمرة فى السكان سـوف لا تبقى على فائض انتاجى من أجل التصدير بهدف استيداء المستحدثات التكنولوجية اللازمة لخطة التنمية الشاملة ، فضلا لما تشير اليـــه الزيادة السكانية من ارتباك فى الأنماط الاستهلاكية وهذا يؤثر بالتالى على معـدلات الادخـار القـومى ٠

من حيث الزواج كظاهرة اجتماعية :

نستطيع القول أن الزواج هو المدخل الطبيعى لتكوين الأسرة ومن ثم الى زيادة التناسل هكذا يبدو متغير الزواج كظاهرة ديمجرافة واجتماعية باعتبـار ما يرتبط بهـذه الظواهر من طقوس وعادات وتقاليد مثـــل انتشار عـادة الزواج المبكر فى ريفنا المصرى على سبيل المثـال لاعتبارات أخلاقية ، واذا تكلمنا بلغةالأرقامقلنا أن نسبةالنساء اللائى فى سنالجمل حسبتعداد ١٩٦٠ ـ

١٩٦٦ مقدر بحوالى ٥٠٪ من جملة الأناث وتبلغ نسبة المتزوجات من هـذه حوالى ٧٠٪ ويقدر عدد النساء اللائى يتزوجن كل عام بما يقـرب من ٣٠٠ ألف متزوجة منهن فى سن أقل من ٣٠ سنة نسبة ٨٠٪ ، كما تجـدر الاشارة الى أن الريفيين أكثر ميلا الى الزواج فقـد بلغت نسبة الريفيين الذين لم يسبق لهم عام ١٩٣٦ حوالى ٥ر١٥ فى مقابل ٤ر٢٤ فى الحضر سواء عنـد الذكور أو الاناث ٠

هـذه الأيام لها بالطبع دلالة اجتماعية خطيرة تشير الى ارتفـاع معدلات الزواج فى مصـر وتلعب العادات والتقاليد دورا رئيسيا فى هـذا المضمار ٠

واذا قلنـا أن الزواج يمثل بعـدا ديمجرافيا لظاهرة التنمية وأنه فى نفس الوقت يمثـل بعـدا اجتماعيـا ، فى الوقت ذاته فان له انطباعات اقتصادية لها أثرها على مسـار الخطة وأهدافها ومراميها القريبة والبعيدة ذلك أن المخطط لابد أن يعى وأن يتنبأ بمقدار الزيادة السكانية المتوقعة طوال سنوات الخطة ، وبطبيعة الحـال فان هـذه الزيادة لا تأتى الا عن طريق الزواج ، ومعنى زيادة فى السكان زيادة فى الخـدمات الأمر الذى تنوء به الخطة فى دولة نامية ٠

من حيث الخصوبة :

ويرتبط بالزواج عامل آخر هو الخصوبة ، اذ كلما زادت درجـة الخصوبة عنـد الاناث كلما أدى ذلك الى فرص الانجاب ما لم تتحكم المـرأة فى هـذا الانجاب عن طريق وسائل ضبط النسل ، ولكن اذا كانت الخصوبة ظاهـرة ديمجرافية الا أنه يمكن النظر اليها من منظور اجتماعى يتمثل فى درجة الوعى بأساليب ضبط النسـل ، هـذا الوعى معناه تقاليـد مستحدثة وتراث ثقافى يواكب الوضعية الاجتماعية السائدة ، وبمقدار التحـكم فى معدل الخصوبة من عدمه بمقدار المشكلات الاقتصادية الناجمة عن الزيادة أو انعدامها ويشير تعداد ١٩٦٠ الى أن متوسط عدد المواليد أحياء يبلغ ٤ر٠ لـكل امرأة تزوجت فى سن العشرين ، ٥ر١ فى فئة السن ٢٠ ـ ٣٤ ، ٠ر٣ فى فئة السن ٢٥ ـ ٢٩ ٣ر٤ فى فئة السن ٣٠ ـ ٣٤ ، ٣ر٥ فى فئـة السن ٣٥ ـ ٣٩ ، ٦ر٥ فى فئة السن ٤٠ ـ ٤٤ ، ٠ر٦ فى فئـة السن ٤٥ فأكثر ، كما أنه من الملاحـظ ان معـدل

المواليد يزيد على ٤٠ فى الالف فى مصر منذ عام ١٩٤٥ وأن انخفض الى ٣٨ فى الالف عام ١٩٥٧ ٠

من حيث الهجرة :

سبق أن تحدثنا عن ظاهرة الهجرة كعلاج لمشكلة التضخم السكانى وبالتالى علاج لكافة الازمات الاقتصادية والاجتماعية التى تسود المجتمع النامى ، بمعنى أن الهجرة مؤشر اقتصادى ، اجتماعى ، ديمجرافى ، سياسى متكامل له تأثير على ظروف المجتمع فى جميع المجالات ، ويتضح من الاحصائيات أن نسبة سكان الحضر فى مصر عام ١٩٦٦ وصلت الى ٤٠٪ من جملة سكان الجمهورية اى أن هناك هجرات داخلية ريفية ـ حضرية بما تمثله هذه الهجرات من مشكلات لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسكانية ٠

من حيث السكان والموارد :

أوضحنا أنه كلما زاد عدد السكان فى المجتمع كلما جاء ذلك علىحساب الموارد المتاحة ، فضلا عن قدرة المجتمع على استيعاب واستثمار موارد ضعيفة نظرا لتخلف الاوضاع الاقتصادية والتكنولوجية وانتشار قيم اجتماعية هابطة لاتشجع على الاستثمار ، معنى ذلك أن العلاقة بين السكان والموارد علاقات متكاملة اقتصاديا واجتماعيا وديمجرافيا فما هو الوضع فى مجتمعنا المصرى ـ تشير الاحصائيات الى أن الزيادة السكانية فى اطراد فقد وصلت الى ٤٤١٪ عام ١٨٨٢ ـ ١٩٦٦ ، كما لازالت الزراعة تمثل حوالى ٣٣٪ من الناتج القومى ، وفى الوقت نفسه بلغت نسبة صادرات مصر من السلع الزراعية عام ١٩٦٥ حوالى ٧٢٪ من جملة الصادرات كما نجد أن معظم صناعاتها الكبرى تتركز فى القاهرة والاسكندرية وأسوان وتنفرد القاهرة وحدها بحوالى ٢٢٪ من الصناعة تليها ، الأسكندرية فالغربية فالدقهلية ٠

من حيث العمالة :

لئن كانت البطالة ظاهرة اقتصادية الطابع الا أن لها بعدا ديمجرافيا بمعنى أنه كلما زاد عدد السكان أثر ذلك فى الطلب على العمالة وبالتالى

فى مستوى الأجور كما أن للعمالة بعدا اجتماعيا بمعنى أن عدم القدرة على استيعاب الطبقة القادرة على العمل يعنى ذلك حـــدوث البطالة وناهيك عن المشكلات الاجتماعية الناجمة عنها على مستوى الأسرة أو المجتمع ، بل أن عدم القدرة على الاستثمار الامثل لقدرات الأفراد فى المشروعات التنموية ، والملاحظ أن نسبة القوى العاملة فى مصـــر الى السكان تتجه الى النقصان فقد بلغت ٤ر٢٧٪ ام ١٩٦٩ وانخفضت الى ٤ر٢٦٪ عام ١٩٧٠ بسبب تمكن الدولة للأفراد من مواصلة التعليم ٠

من حيث الاستثمار البشرى فى التنمية :

سبق أن أوضحنا أهميـــة الاستثمار الانسانى فى مجال مشروعات التنمية واهمية تكامل الخدمات والانتاج من أجل الانسان ، باعتبار أن كافة مشروعات الخدمات لها عائد اقتصادى على المـدى الطويل وأوضح مثـــل لذلك التعليم وان كانت المجتمعات تعـده من مشروعات الخـــدمات ولـكن ضرورة تنموية بمعنى أنه لا يمكن بحـــال أن نؤجل المشروعات التعليمية لحساب مشروعات مادية اقتصادية تدر عائدا سريعا ولـــكن التعليم يخرج الانسان المثقف الواعى بأهـداف التنمية المساهمة بقـــدر فعال فى تحقيق أهدافها ومن أجل ذلك اهتمت الدولة بتوفير فرص التعليم المجانى وكان من نتيجة ذلك زيادة نسبة المتعلمين الى ٣٠٪ من جملة السكان فى تعـداد عام ١٩٦٠ والى ٣٥٪ فى تعداد عام ١٩٦٦ بينما زادت نسبة تعـــليم المرأة ٦٪ عـــام ١٩٣٧ وارتفعت تدريجيا حتى وصلت النسبة الى ١٧٪ عام ١٩٦٠ ، ٢١٪ عام ١٩٦١ ٠

من حيث الاستهلاك :

وهو أحد عمليات الدورة الاقتصادية ، كما أنه يمثل احـد اهتمامات الاقتصاديين ، الا أنه فى نفس الوقت يمثل اهتمام الاجتماعيين باعتبـار أن ظاهرة الاستهلاك خاضعة لظروف وعادات وتقاليد اجتماعية تدفع الى زيادته أو ترشيده ، فضلا عن اهتمـــام الديمجرافية بالنمط الاستهلاكى وارتباطه بالنمو السكانى ٠

واذا ترجمنا هـــذا التحليل الى أرقام مصرية لقلنا أنه اذا قارنا عام ١٩٦٩ بعام ١٩٥٢ نجـد أن الزيادة فى استهلاك حبوب الطعام بلغت ٩١٪

وفى الزيوت حوالى ٤٠٪ وفى الأقمشة حوالى ١٢٨٪ وبطبيعة الحال ترجع هذه الزيادة الى النمو السكانى السريع الذى وصل ٧ر٢ وأدى الى أرتفاع النمط الاستهلاكى الى حوالى ٥ر٨٪ فى السنة ٠

من حيث الاستثمار والادخار :

هناك حقيقة لا تقبل مجالا للشك وهى أنه كلما زادت فرصة الاستهلاك جاء ذلك على حساب فرص الادخار ، وقد تبين أن هناك قصـور فى معـدل الادخار فى الخطـة الخمسية الاولى بنسبة ٤٪ من أجمالى الناتج المحلى وكان من نتيجة قصـور الادخار المحلى أن بلغت نسبة التمويل الخارجى للاستثمارات ٦ر٢٧٪ من أجمالى الاستثمارات القومية ٠

ويكفى للتدليل بالاحصائيات عن الظاهرة السابقة أن نقول أن الدخل القومى سنة الاساسى ٥٩/١٩٦٠ بالمليون جنيه كان ٢ر١٢٨٥ وكان نصيب الاستثمار ٤ر١٧١ ونصيب الاستثمار الى الدخـل القومى كانت ٣ر١٣٪ وكانت جملة المدخرات فى نفس السنة ٩ر١٧٥ ونسبة الادخار الى الدخـل القومى ٧ر١٣٪ ٠

وفى عام ١٩٦٤/١٩٦٥ كان الدخل القومى ـ ر١٩٥٣ بالمليون جنيه فى مقابل استثمار ٣ر٣٦٤ بنسبة ٦ر١٨٪ فى مقابل الدخـل وكان الادخار فى نفس السنة ٢ر٣٠٧ بنسبة ٧ر١٥ فى مقابل الدخل القومى ٠

وفى عـام ١٩٦٩/١٩٧٠ كان الدخل القومى بالمليون جنيه ٣ر٢٥٠٨ والاستثمار ٣ر٣٥٠ بنسبة ٩ر١٣ الى الدخل القـومى والادخار ١٩٥ بنسبة ٧ر١٥٪ الى الدخل القومى ٠

تلك هى مؤشرات سريعة لملامح التكامل بين أبعاد التنمية الشاملة فى مصر ، ونخلص من كل ما تقـدم الى أن المجتمع المصرى يعانى أزمة سكانية طاحنة لهـا أثرها فى حياتنا الاجتماعية والاقتصادية ومن منطلق دراسـة علمية تحليلية أضع بعض التصورات لعلاج هذه المشكلة وما يترتب عليهـا من مضاعفات وذلك فى أطار الفهم التكاملى للتنمية الشاملة ٠

١ ـ الأخذ بالأسلوب المتكامل فى علاج المشكلة السكانية ، بمعنى أن تكون التنمية الشاملة هى الركيزة الأساسية لتطلعاتنا المستقبلية نحو التقدم

والى جانب ذلك نعمل بكافة السبل على تشجيع الهجرة المؤقتة الى دول منطقتنا العربية حتى اذا ماحدث توازن بين السكان والموارد تمكنا من استثمار طاقاتنا البشرية فى كافة المشروعات التنموية ٠

٢ ـ ينبغى أن توزع مشروعات التنمية فى أسلوب متوازن بين الحضر والريف والصحراء ، باعتبار أن الصحراء وهى المتنفس الطبيعى لكافة الزيادات السكانية فى الوادى وهى تمثل حوالى ٩٧٪ من مساحة مصر ، وقد بدأت هذه الأيام جهودا مشكورة بالبحث والدراسة والتنفيذ لهذا الأمر ٠

٣ ـ ان الأمر بات ملحا نحو غربلة تراثنا الثقافى والاجتماعى وعزل كافة الجوانب السيئة من هذا التراث لتحل محلها عناصر فعالة تراكب الوضعية التنموية التى يعيشها مجتمع اليوم ٠

٤ ـ ينبغى أن نتدارك كافة الآثار والنتائج التى ترتبت على الثورة الصناعية فى العالم المتقدم من سيادة النزعة المادية البحتة على حساب القيم الأخلاقية والتقاليد والتراث ، ان من شأن احداث التوازن بين المادة والروح كفيل بخلق علاقات اجتماعية سوية ٠

٥ ـ العمل بروح الفريق حيث التعاون والتساند بهدف علاج مشكلاتنا والنهوض بمجتمعنا ماديا وانسانيا ٠

٦ ـ ان توضيح ضوابط محددة لحركة الهجرة أو العمل خارج الوطن تلك الضوابط التى تحفظ لثروتنا البشرية اصالتها وقيمتها فى سوق العمل الخارجى ٠

٦ ـ ان تقديس العمل طالما كان شريفا هو المعيار الحقيقى للنهوض المادى والانسانى ويدخل فى اطار ذلك احترام مبدأ التخصص وتقسيم العمل وهو سمة المجتمع المعاصر فلا يجوز أن يكون هناك استعلاء مهنى لعمل ما على حساب عمل آخر ، بل ان التكامل المهنى هو خير ضمان للوصول بالمفهوم التنموى الى غايته ومقاصده وأهدافه ٠

٨ ـ التكامل بين كافة أجهزتنا الاعلامية نحو تحقيق درجة من الوعى لدى القاعدة العريضة من أبناء مجتمعنا حتى يمتثلوا فلسفة المجتمع وقيمه

وأخلاقياته المستحدثة باسلوب بسيط وأخاذ يستجيب اليه الانسان المصرى فى الريف والحضر وان أخطر شىء هو التضارب فى الاختصاصات نحو توصيل الوعى للفرد والجماعة ٠

٩ ـ التكامل بين الجهد الرسمى والجهد التطوعى من أجل تحقيق تقدم ملموس وعلاج حاسم لمشكلات مجتمعنا ذلك أن قضية التحضر والتنمية هى قضية الانسان المتطلعة الى مستقبل ناهض وبالتالى فان التعاون بين الأجهزة الرسمية والأصلية مطلب تنموى هام ٠